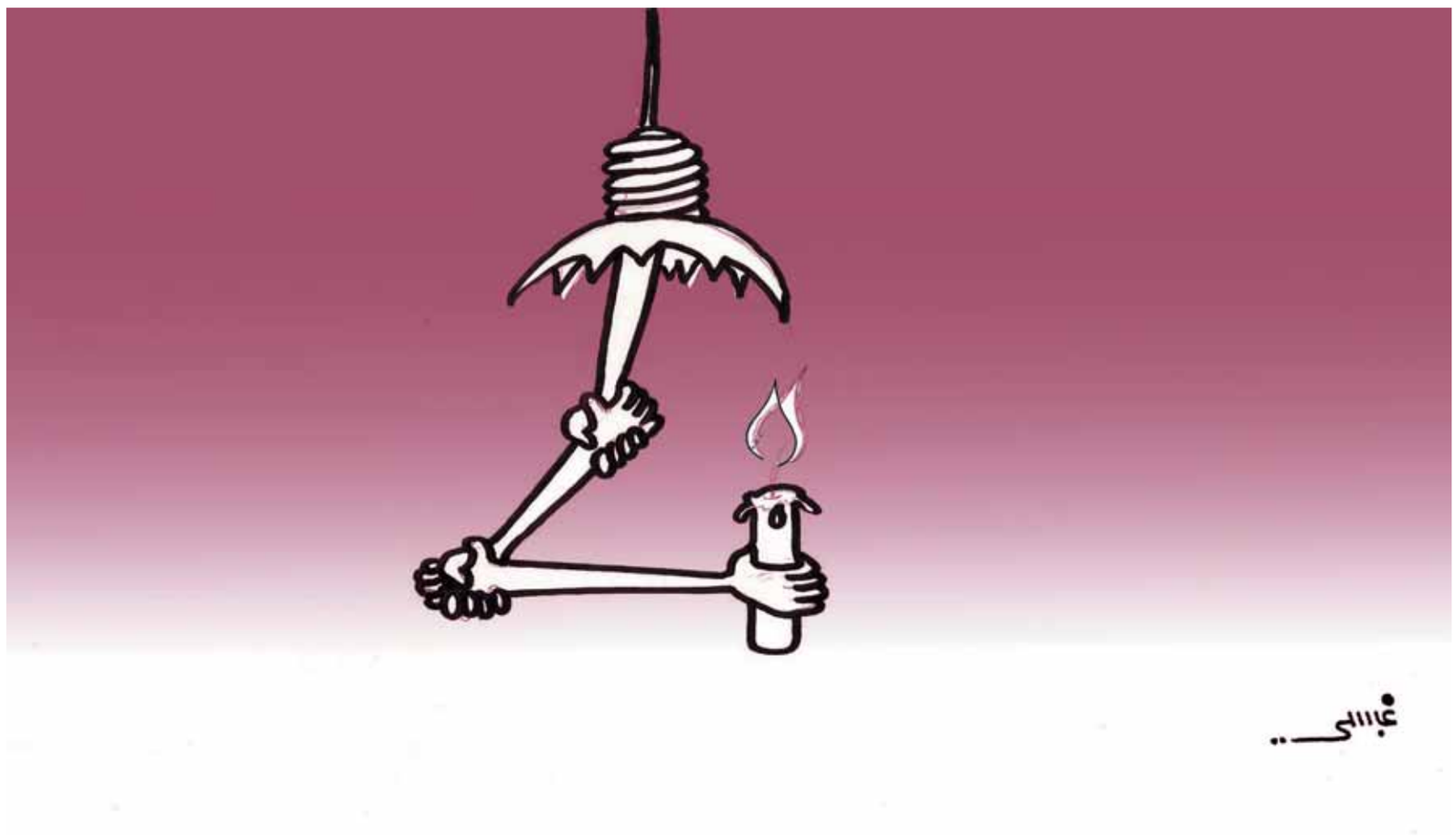

وجـهـة مـطـر

أحمد غراب
Ghurab77@gmail.com

"جباك غصن السلام"

ما هو السر أن الحروب باليمن بتقرح مع بداية موسم البورة في أسواق القات ؟!!
العجيب انك تجد المحاربين وهم مخزنون يمكن في بالهم يبعثوا يوم القيامة وهم " مبحشمين "
شاهد عيان يخبرني انه في إحدى الحروب شاهد أحدهم وهو يقترب من رفيقه الذي قتل في وسط المعركة والرصاص مازال مستمرا لا لشئ ليأخذ العلاقية القات من طرفه !!!
مش عارف ليش حروبنا كلها ماركة بربر وهنود حمر يمكن لأنها كلها حروب لا معنى لها ولا قيمة مثلها مثل " تخديرة القات ".
السلام في اليمن لم يعد أكثر من " السلام تحية " ، والتغيير " وريحهم" ،
كنا نعتقد على سبيل " التفذيحة " أننا نستوحي سلامنا الاجتماعي من نظرية القات مقابل السلام .لا مجلس النواب ولا الشورى ولا الدفاع الأعلى ولا حتى مجلس الأمن يمكن أن يجمعنا وحدها مجالس القات كانت تفعل ذلك ،حتى بات الأجنبي الزائر لليمن يعتقد انه من أراد أن يفهم اليمنيين فليخزن من قاتهم .
عزيزي الحيران الذي يتابع أحداث اليمن بغرابة واندهاش لكي تحصل على تفسير للوضع الذي يعيشه هذا البلد كل ما عليك أن تفعله هو «اسأل مقوت ولاتسأل محلل سياسي ».
ولعلمكم نحن شعب لا نستسلم اما نبحشم أو نموت ،فاليوم قات وغداً ممات.
نحن أكثر المخلوقات قدرة على التخزين والشعب اليمني يخزن في قلبه مثل الجمل ويصبر صبر الحجر في مدرب السيل واعظم والصبر ميدان يمن ولكن اليس للصبر حدود ؟
نريد بلدا آمنا مستقرا ،ولكن من يقنع أصحاب المصالح بأن يغلبوا مصلحة البلد والشعب على مصالحهم الضيقة ويخرجوننا من حالة الوهم والهروب التي فرضت على الشعب لم يعد هناك مكانا مستقرا سوى ديوان القات ساحة استقرار وهمية مصغرة ،نتمقرط فيه ،ونطرق أبواب السياسة ،ونبني مشاريع البنية التحتية والفوقية ونعمر قصوراً تسيح مثل الزبدة بمجرد طلوع شمس اليوم التالي.
الحروب كالقات المسموم والخطابات والوعود مثل يمين المقوت والتقاسمات والمحاصصات مثل " الرازم " صارت إدمان والصراعات السياسية استهلكت أوقاتنا وحياتنا فأهلكت الاقتصاد تماما كمن يضحي بقوت أطفاله من أجل توفير حق القات.
وجمعهم الله على خير وهو بالوسط وجباكم غصن السلام.
اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي
اللهم ارحم أبي واسكنه فسيح جناتك وجميع أموات المسلمين.

غالب حسن البحري

التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن

لتخطيط عمل مستمر في البحث والدراسة والمتابعة والتقييم والتحليل للظواهر والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يقوم به كوادر فنية متخصصة على مستوى عال من المهنية قادرين على القيام بمهامَّ التخطيط والمتابعة والتقييم داخل وزارة التخطيط وفروعها كجهة مسئولة بحكم القانون عن التخطيط والمتابعة على مستوى السلطة المركزية والسلطات المحلية وإعداد التقارير الشهرية والدورية والسنوية عن المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأثرها على المجتمع والدولة وعلى مستقبل التنمية واقتراح المعالجات المناسبة ورفعها لأصحاب القرار السياسي لأخذها في الاعتبار عند اتخاذ القرارات تجاه القضايا السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ،ومن عوامل نجاح التخطيط توفر الإرادة السياسية في تطبيق النظام والقانون أي وجود السلطة القوية التي تساعد على تنفيذ الخطط والالتزام بها ،وتوفر التمويل ووضوح الأهداف. وبمقارنة هذا النهج بواقع التخطيط في اليمن وخاصة بعد إعادة تحقيق الوحدة عام 1990م والتي شهدت انهيار منظومة التخطيط الاشتراكي وبروز النهج الرأس مالي, واعتقد الكثير من الساسة في العالم الثالث منها اليمن أن التخطيط لم يعد له أهمية في إدارة الدولة والتحكم بالموارد وتنظيم استخدامها الاستخدام الأمثل وبما يحقق أهداف التنمية وعدالة التوزيع ذلك ما أدى إلى تعاظم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي واجهت ومازالت تواجه الدولة والمجتمع وتهدد الأمن والاستقرار .
اليمن برغم مرور فترة طويلة على الأخذ بنظام الخطط الخمسية إلا أنه مازال يعاني من حالة الجهل والفقر والمرض ومن حالة البطالة وبنسب مخيفة ومقلقة لمستقبل اليمن الذي يواجه تحديات ومخاطر عديدة داخلية وخارجية من أهمها مخاطر التطرف والإرهاب في أوساط الشباب العاطلين عن العمل الذين أصبحوا يشكلون قنابل موقوتة تهدد أمن المجتمع واستقراره وذلك بسبب ضعف التعليم الموجه لبناء الإنسان وتنمية مهاراته وقدراته وغياب دور الدولة في احتضان الشباب وتأهيلهم وخلق فرص العمل لتشغيلهم وإبعادهم عن الأفكار الضارة وأساليب الانحراف ،ومن المخاطر الأخرى التي يتم التغاضي عنها التوسع في زراعة القات والأضرار الناتجة عنه على مستقبل المياه وعلى حياة الإنسان وعلى الأرض الزراعية وعلى البيئة بسبب الاستخدام العشوائي للمبيدات المسرطنة واستنزاف المياه وتلوث البيئة.وكذا على الأمن الغذائي الذي أصبح يعتمد على الاستيراد الخارجي وبنسبة تزيد عن (90%) من إجمالي الاستهلاك .
كما يعاني اليمن من حالة ترد وضعف في جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية وانتشار مظاهر الفساد المالي والإداري ، كل ذلك نتيجة لضعف نظام التخطيط والمتابعة والتقييم المستمر لتحريك عجلة التنمية ومتابعة تشغيلها والاستفادة منها في زيادة الإنتاج المحلي ورفع المستوى المعيشي للسكان. وهذا ما يؤكد أن التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن لم يمارس وظيفة التخطيط لتحقيق أهداف التنمية على مستوى القطاعات الإنتاجية والخدمية وإنما للبحث عن مصادر التمويل، والمؤشرات العامة للتنمية المتمثلة في الإنتاج والإدخار والاستثمار والاستهلاك توضح ذلك إذ تشير بياناتها إلى تدني هذه المؤشرات في الاقتصاد اليمني الذي يتصف بالضعف والهشاشة نتيجة لضعف وتراجع ما تساهم به القطاعات الإنتاجية والخدمية في الناتج المحلي الإجمالي حيث تشير البيانات الإحصائية إلى تراجع مساهمة قطاع الزراعة من (22%) عام 1991م إلى (13%) 2010م, وتراجع مساهمة الصناعات التحويلية من (9%) عام 1991م إلى (5%) 2010م وتراجع خدمات الكهرباء والمياه من (1%) عام 1991م إلى (0.7%) عام 2010م .
ولذلك نجد أن التنمية في اليمن طوال السنوات الماضية كانت بعيدة عن تنمية القطاعات الإنتاجية والخدمية وخلق فرص العمل, في حين أن الاحتياجات التنموية التي تتطلبها التجمعات السكانية تتعاظم في قمم الجبال والسهول والوديان التي تتسم بالتشتت السكاني وعدم قدرة الدولة على تلبية هذه الاحتياجات التي تساعد السكان على الاستقرار وخاصة في المناطق الجبلية التي يتركز السكان فيها بنسبة (70%) من إجمالي عدد السكان ,وهذه المناطق التي تواجه ندرة في فرص العمل وارتفاع كلفة المشاريع مقارنة بالعائد الاقتصادي الذي يتحقق منها ،بمعنى أن الجدوى الاقتصادية لهذه المناطق شبه معدومة وتشكل عبئاً كبيراً على الدولة ،ذلك ما يستدعي في ظل التوجه الجديد للدولة اليمنية الاتحادية والتي سيتم تكوينها من مجموعة من الأقاليم التركيز على أهمية التخطيط المستمر في معالجة قضايا التنمية وتحقيق التوازن الديمغرافي بين الأقاليم بإعادة توزيع السكن على المناطق الاقتصادية التي تتوفر فيها فرص الاستثمار مثل المناطق الساحلية على امتداد الشريط الساحلي لليمن ، وذلك بإنشاء المدن السكنية الحضرية وتوزيعها للشباب كحافز لجذبهم من مناطق الجبال التي يتقاتلون فيها إلى المناطق الساحلية كمدن نموذجية تستوعب القوى الفائضة من الشباب العاطلين عن العمل.
إن الأخذ بنظام التخطيط والمتابعة والتقييم المستمر على مستوى السلطة المركزية المشرفة على أداء السلطات المحلية في الأقاليم وعلى مستوى السلطات المحلية نفسها يساعد كثيراً في التغلب على مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي من أهمها البطالة والفقر وتراجع أداء القطاعات الإنتاجية والخدمية ،هذا من ناحية ومن ناحية أخرى توسيع المشاركة في تحمل مسئولية تحقيق أهداف التنمية ورفع المستوى المعيشي للسكان بين الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في كل إقليم ،وعلى القيادات الإدارية في وزارة التخطيط أن تكون بمستوى التحديات التي تواجه الدولة اليمنية الحديثة وذلك بتفعيل دورها في جوانب التخطيط والمتابعة والتقييم على المستوى المركزي والمحلي بإعداد الخطط والبرامج التنموية المبنية على الدراسات والبحوث والمسوحات الميدانية التي تقوم بها الكوادر الفنية داخل وزارة التخطيط وفروعها بالتعاون مع الخبرات المحلية والخارجية في هذا المجال بعيداً عن نظام المقاولات الذي أضعف دور وزارة التخطيط في القيام بمهامها وأدى إلى تهميش كوادرها وتعطيل دورهم في التخطيط والمتابعة والتقييم لقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن.

نجيب محمد الزبيدي

معاً لبناء دولتنا المدنية الاتحادية

* أتحدث عن رجل الشارع أو المواطن اليمني البسيط .. إن هذا المواطن المسكين يطلب النجدة وبمعنى أصح يريد الإجابات الصحيحة لكل تلك الأسئلة المحيرة وأول تلك التساؤلات: لماذا بعض القوى في الداخل من ذوي النفوذ لا تريد تجاوز ثقافة الماضي ثقافة وفكراً وسلوكاً.أما التساؤل الثاني:الشعب يقول للدولة أو الحكومة يا حكومتنا أجيبينا وبصراحة من تلك العصابة أو الأشخاص الذين يقفون وراء كل الأحداث أو الجرائم التي تحصل هنا وهناك مثلا الفاسدون من منهم المخربون من يكونون، تجار الحروب أين يقيمون إن من حق الشعب أن يسأل فهل تتكرم الحكومة بالإجابة.
* الذي أعرفه أنا شخصياً بل ومتأكد منه أن المبررات السخيفة التي تساق من قبل أولئك المخربون لأنابيب النفط وأبراج الكهرباء فهؤلاء المخربون يبررون أفعالهم تلك بأنها في إطار درة الفعل لتحقيق مطالب لم تف بها الدولة كما يزعمون. لكن الحقيقة التي يعرفها الناس أن قيام تلك العصابة بمثل تلك الجرائم ما هو إلا تنفيذ لمخططات دنيئة مقابل مردودات مالية مغرية من قبل جهات بالداخل لا تريد لليمن وشعبه أن ينعم بالأمن أو الاستقرار.
* إن المواطن اليمني البسيط يشعر بالقلق كلما شاهد أو رأى أو قرأ عن تلك الجرائم التي تحصل أو تحدث في المحافظة هذه أو تلك، إن المواطن اليمني ليدرك جيداً بأن اليمن يمر بظروف غاية في الصعوبة، وأعداء الوطن بالداخل أو الخارج لا زالوا يتربصون بالوطن وشعبه يحاولون زعزعة الأمن والاستقرار وعدم البدء بتنفيذ مخرجات الحوار الوطني بأرض الواقع.
* لقد قلت أكثر من مرة وأكرر وأعيد أن ما سمي بالوثيقة لمخرجات الحوار) هي الحل الأنسب أو الأمثل لكافة المشاكل والعقبات التي تقف في طريق إعادة بناء الوطن على أسس علمية صحيحة, وللذين لا يفهمون جيداً طبعاً البعض من ذوي الغباء أو الجهل ها أنا أجيبكم بالكلام الواضح الصريح. أعلموا هدانا الله وإياكم غلى معرفة الحق بأن المخرجات لمؤتمر الحوار تمثل اليوم العقد الاجتماعي الجديد لكل أبناء الوطن فهذه الوثيقة الهامة للمخرجات تمثل واجبا شرعيا وضرورة وطنية تساءلون كيف؟ الإجابة لأن كل ما جاء في تلك المخرجات جاء بالتوافق أولا والأمر الآخر أن المخرجات جاءت لإحقاق الحق وإبطال بالباطل ونصرة المظلوم وإقامة العدل ومحاربة الفساد.
* أقول الأخير أن مسؤولية تنفيذ مخرجات الحوار تقع بالدرجة الأولى أو الأساس على الجميع دون استثناء وبهذا سنثبت للعالم أجمع أننا شعب متحضر وطموح للانتقال السلمي والجوهري لمواكبة تغييرات العصر وبناء دولتنا المدنية الاتحادية.

م / خالد عبدالله قشاشة
CPA.KHALEDABDULLAH@GMAIL.COM

الدراسات العليا وشرط التوفل

لا ولن ننسى دعم فخامة رئيس الجمهورية الرئيس المشير عبدربه منصور هادي وكذلك وزير التعليم العالي والبحث العلمي للشباب اليمني الطامح إلى إكمال دراساته العليا رغم الظروف التي تمر بها بلادنا الغالية اليمن وإصراره على حثهم لمواصلة الدراسة من خلال تسهيل وتذليل كل الصعوبات التي تواجههم حتى لا تكون الدراسات العليا حكراً على طبقة معينة من المجتمع أو فئة معينَة بذاتها وقد تجسد دعمه اللامحدود في العام 2013م من خلال إصداره قرار ترخيص لأول أكاديمية يمنية تم إنشاؤها في اليمن وهي الأكاديمية اليمنية للدراسات العليا فكان لهذا القرار الشجاع والجريء صدى لدى الشباب اليمني في كافة أنحاء الجمهورية اليمنية حيث بعث لهم الأمل في إمكانيتهم استكمال دراساتهم العليا بعد أن كان خيم عليهم اليأس.
وجميعنا يتفق مع معالي وزير التعليم العالي في أنه لا بد من ضرورة الارتقاء بمستوى الدراسات العليا بما من شأنه تطوير وتحديث برامجها الهادفة إلى تحقيق المواءمة مع احتياجات التنمية ومتطلبات سوق العمل وبما يساهم في دعم جهود البحث العلمي في اليمن بكافة الوسائل والطرق المتاحة وذلك لا يتم إلا من خلال تكاتف وتعاضد الجميع، فعندما نتكلم عن الدراسات العليا لابد لنا أولاً أن نسأل أنفسنا: من هي الجهات التي يمكن أن تقوم الدولة بمنح الترخيص لها بتقديم هذه الخدمة الهامة والأساسية في بناء المجتمعات لأن الجهة التي تقوم بمهمة تقديم تعليم الدراسات العليا تُعد بمثابة المصنع الرئيس لإنتاج الكوادر الشبابية المؤهلة في المستقبل قَي أي مجتمع ولأن هذه الكوادر تعد من أهم الموارد الاقتصادية لبناء ونهضة الأمم لذلك لابد أن تولي الدولة جُل اهتمامها في هذا الجانب لما له من أهمية حاليةٍ ومستقبلية على اليمن وحتى لا تصبح مجالاً للتجارة كهدف رئيس كما هو الحال عند البعض، لذلك أرى أن تسعَى الحكومة إلى تقديم التسهيلات اللازمة لإنشاء أكاديميات مؤهلة ومتخصصة في الدراسات العليا من خلال قيام مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي بوضع الشروط والمعايير اللازمة لمنح تراخيص مزاولة هذه الخدمة تضمن من خلالها الدولة أن تكون مخرجات هذه الأكاديميات مؤهلة وقادرة على المساهمة في التنمية الاقتصادية وبما يعود على الوطن بالنفع والفائدة المرجوة وحتى لا يكون الباب مفتوحا على مصراعيه لمن هب ودب يجب أن يقتصر منح التراخيص للأكاديميات المتخصصة بالدراسات العليا فقط دون غيرها متى ما استوفت أي أكاديمية يتم إنشاؤها في اليمن لكافة الشروط والمعايير المطلوبة لمنحها الترخيص بالمزاولة.
وأرجو أن يسمح لي معالي وزير التعليم العالي أن أطرح عليه أهم النقاط المتعلقة بالدراسات العليا والتي أتمنى أن تلقى تجاوباً منه في دعم وتشجيع الشباب في تنمية مهاراتهم وقدراتهم العلمية والعملية كما عهدناه دائماً وهذا ليس بجديد عليه:
ـ لم يعد نسبة المعدل في البكالوريوس عائقاً أمام الطلاب الراغبين في إكمال دراساتهم العليا فمن خلال إطلاعي على شروط القبول بالدراسات العليا في معظم أكاديميات الدراسات العليا بالخارج منها الدول العربية نجد أنها تشترط على المتقدمين الحاصلين على معدلات أقل من جيد أن عليهم تقديم شهادات خبرة عملية بما لا تقل عن السنتين وتأكيداً على أن معيار المعدل لم يعد هو المقياس الرئيس لذكاء الطالب، حيث نجد أن هناك من الطلاب الحاصلين على معدلات جيد وجيد جداً لم يتمكنوا من اجتياز امتحانات الحصول على إجازة المحاسب القانوني رغم محاولاتهم المتكررة اجتياز تلك الامتحانات ولكن دون جدوى ، في الوقت الذي نجد فيه الطلاب الحاصلين على معدلات أقل من جيد اجتازوا تلك الامتحانات وبمعدلات عالية وحصلوا على إجازة المحاسب القانوني بجدارة لذلك نرجو من معالي الوزير إعادة النظر فيما يخص هذا الجانب.
ـ أما فيما يخص شرط التوفل اسمح لي يا معالي وزير التعليم العالي أن أقول لك: إن توزيع الإرث للورثة ليس قائماً على تاريخ الولادة وإنما قائم على ما هو موجود حالياً كما أن الأب لا يفرق في معاملته بين أولاده حسب تواريخ ولادتهم وإنما يعاملهم معاملة سواء ولأن الأب يريد أن يرى ولده قادراً على الاعتماد على نفسه مطوراً ذاته مساهماً في تنمية مجتمعة فلابد للأب أن يأخذ بيده ويساعده ويعينه على ذلك ولأنكم السباقون إلى دعم كافة الشباب اليمني الراغبين في مواصلة دراساتهم العليا فنتمنى أن تراجعوا قراركم فيما يتعلق بشرط شهادة التوفل ومعاملة الطلاب المسجلين ببرامج الدراسات العليا قبل 2012/12/31 وفي العام 2013 والعام 2014 على أن يتم معاملتهم جميعاً معاملة سواء،أما فيما يتعلق بشرط شهادة التوفل كشرط للتسجيل في برامج الدراسات العليا فأتوقع إن لم أكن جازماً أن هذا الشرط يساهم بشكلٍ مباشر في إغلاق كافة الأكاديميات الموجودة حالياً في اليمن خلال السنتين القادمتين كحد أقصى وهذه النتيجة أنا مُتأكدُ من أنها ليست ما تطمحون إليها على الإطلاق وهناك الكلام الكثير والكثير ولكن لا مجال لسردها الآن.

• عضو جمعية المحاسبين القانونيين - عضو الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب

الثورة ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير التنفيذي
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245842 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388